أهمية المشاريع الاستثمارية الصغيرة وأهدافها " دراسة مقارنة "

The importance of small investment projects and their objectives a comparative study.

بحث مقدم من قبل
م. د نهضة عبد الحسين مسجين الخفاجي
Nahda abdul huossin Khafaja
معهد العلمين للدراسات العليا – النجف الاشرف

الخلاصة.
ان المشاريع الاستثمارية الصغيرة هي تلك المشاريع التي يمارس فيها شخص او اكثر أعمالهم وحرفهم التي تكون المصدر الأساسي لجلب قوتهم اليومي، مثل محال الحدادة والنجارة والاسواق التجارية، وانها عصب الحياة الاقتصادية للمجتمع، ومصدر من مصادر الدخل للفرد، وانها لا تحتاج الى أموال طائلة بل ممكن ان تنشأ بأموال بسيطة، وهذه المشاريع اغلبها حرفية وصناعية، وتجارية، تعتمد على خبرات ومهارات بسيطة، وممكن لهذه الخبرات ان تتحول للعمل في المشاريع الاستثمارية الكبيرة. حددها المشرع العراقي التي يعمل فيها اكثر من اثنين.
وتساهم المشاريع الاستثمارية الصغيرة في القضاء على البطالة واستقطاب الايدي العاملة الماهرة والغير ماهرة حسب حاجة المشروع، ونظراً للأهمية الفائقة لهذه المشاريع لابد لها من دعم حكومي وتمويلها لغرض ان تواكب التطور التكنلوجي، كما فعلت جمهورية مصر العربية ودولة الامارات العربية المتحدة حيث خصصتا صندوق خاص لتمويل هذه المشاريع وتطويرها عن طريق منح القروض بدون فوائد أو بفوائد ميسرة وبسيطة.
تم بحث وفقاً للمنهج المقارن حيث تم المقارنة بين القانون العراقي والقانون المصري وقانون دولة الامارات العربية المتحدة كونهما تكثر فيهما المشاريع الاستثمارية الصغيرة، وانتظمت هيكلية البحث في أهمية المشاريع الاستثمارية الصغيرة في ثلاث مطالب تطرقت لبيان ماهيتها في المطلب الأول ومميزاتها واهدافها في المطلب الثاني ومن ثم اهميتها في المطلب الثالث. ومن ثم الخاتمة تضمنت اهم النتائج والمقترحات
الكلمات المفتاحية مشروع # صغير # استثمار # أهمية

Abstract:
Small investment projects are ventures undertaken by one or more individuals to engage in their trades and crafts, which serve as the primary source of their livelihood, such as blacksmithing, carpentry, and retail stores. These projects represent the backbone of a society's economic life and a vital source of income. They require modest financial resources and can be initiated with minimal capital. Most of these projects are craft-based, industrial, or commercial, relying on simple skills and expertise. Moreover, these skills can potentially transition into larger investment projects. According to Iraqi legislation, such projects typically involve more than two individuals , Small investment projects play a crucial role in reducing unemployment by attracting skilled and unskilled labor, depending on the project's needs. Given their significant importance, these projects require governmental support and funding to keep pace with technological advancements. Countries like Egypt and the United Arab Emirates have established special funds to finance and develop these projects through interest-free loans or loans with minimal interest rates ,This research adopts a comparative methodology by examining Iraqi law in relation to Egyptian and UAE laws, as both countries exhibit a high prevalence of small investment projects. The research is structured into three sections: the first discusses the definition of small investment projects, the second addresses their features and objectives, and the third explores their significance. The conclusion presents key findings and recommendations
key words: Small l # Investment # Projects # Importance and Impact

المقدمة:

اول ما بدء الانسان بالعمل التجاري أو المدني أو الحرفي كان على شكل مشروع صغير يمارس فيه عمل محدد، ويعمل به عدد قليل من العمال يتقون حرفة محددة مثل الحدادة والنجارة والتجارة والزراعة والخياطة ومحال التسوق، وتعد هذه المشاريع الصغيرة هي عصب الحياة اليومية للفرد، شأنها شأن الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والسكن، لأنها تقدم خدمات ذات أهمية بالغة ، وتساهم في تشغيل الايدي العاملة وتطوير المهارات والخبرات للعاملين فيها، وبعد ان تطورت الحياة بكافة المستويات اصبح من الضروري ان تواكب هذه المشاريع الصغيرة عجلة النمو والتطور، لذا سعى مالكي هذه المشاريع الى استعمال الالات والمكائن والديكورات الحديثة كلا حسب وضعه المادي، وصافي دخل المشروع ، واستثمار هذه المدخولات وخبرات العاملين فيها. وساهمت المشاريع الاستثمارية الصغيرة بشكل فعال في تحسين الواقع المعاشي للأسرة، ومن الدول التي لعبت فيها المشاريع الصغيرة دوراً مهما في تطوير وتحسين نمط حياة الفرد أولا والاقتصاد العام للبلد ثانياً هي الصين واليابان والامارات العربية المتحدة، وساهمت الحكومات في تطويرها، وذلك عن طريق دعمها وتمويلها بالاموال على شكل قروض بدون فائدة أو بفوائد قليلة وميسرة. ومن الأمثلة على هذه المشاريع هي محال التسوق والمحال التجارية ورياض الأطفال الاهلية والمشاتل، وكل مشروع يقل عدد العاملين فيه عن عشرة اشخاص وفقاً للتشريع العراقي يعد مشروعاً صغيراً.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية المشاريع الاستثمارية الصغيرة لما تقدمه من خدمات الى المجتمع، واصحاب راس المال، والعاملين فيها، وتساهم في تشغيل الايدي العاملة، واستثمار الخبرات والأموال على حد سواء، ومن ثم القضاء على البطالة.

مشكلة البحث:

ان اغلب الدول النامية والمتقدمة عملت جاهدةً على تحسين الواقع المعاشي للفرد، وبدأت من حيث يعمل، ومدت يد العون له عن طريق تمويله برأسمال لغرض تحسين وتطوير مشروعه، لإنها شعرت ان هذه المشاريع هي الأداة المعبرة عن الواقع المعاشي للفرد، ونرى بضرورة ان يكون لهذه المشاريع الاستثمارية الصغيرة دورا أساسيا في تطوير الحركة الاستثمارية للبلد. واعطائها الأهمية من قبل الحكومة والمصارف الحكومية والأهلية بتمويلها بالقروض.

منهجية البحث:

اعتمدت في البحث المنهج المقارن حيث تمت المقارنة بين القانون العراقي والمصري والاماراتي موثقة البحث ببعض القواعد الفقهية الإسلامية.

هيكلية البحث:

لقد انتظمت هيكلية البحث في مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة وهي:

المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية الصغيرة

المطلب الثاني: مميزات المشاريع الاستثمارية الصغيرة واهدافها

المطلب الثالث: أهمية المشاريع الاستثمارية الصغيرة

الخاتمة: النتائج والمقترحات

الهوامش والمصادر

المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية الصغيرة

لقد اختلف الفقه القانوني في بيان وتحديد ماهية المشاريع الاستثمارية الصغيرة، فبعض قوانين الدول ومنها العراق والامارات العربية المتحدة اكتفت بتسميتها بالمشاريع الاستثمارية الصغيرة، وقوانين دول أخرى مثل مصر قسمتها الى مشاريع صغيرة وأخرى متناهية في الصغر وذلك اتباعا لنهج المشرع الفرنسي، لكي نعطي لمعنى المشاريع الاستثمارية الصغيرة حقها القانوني والفقهي فلا بد من تعريف المشروع في الفرع الأول وتعريف الاستثمار في الفرع الثاني وبيان مفهوم كلمة الصغر في الفرع الثالث، وكما يلي:

ألفرع الأول / تعريف المشاريع:

المشاريع مفردها مشروع، والمشروع كلمة ذات أصل انكليزي تعني "البقرة الحلوب". و" هو مؤسسة مؤقتة تضم عدداً من الأفراد والأموال هدفها تحقيق الربح أو ناتج معين"، وللمشروع دورة حياة تبدأ من البدء والتخطيط والتنفيذ والانتهاء. وكما يعرّف المشروع أنّه عمل يقوم به الفرد أو مجموعة من الافراد لتنفّيذ فكرةً معيّنة، وقد تكون عبارةً عن خدمة أو منتج، ولتنفيذ هذه الفكرة يستخدم المشروع بعض الموارد الرئيسيّة، مثل كادر العمل والموارد المعرفيّة والماليّة، ويقدم المشروع خدمةً معينة، ويساهم بحلّ المشاكل مجتمعيّةً، ويتم ذلك بمقابل ماديّ. وتعود المشاريع على الفرد والمجتمع بالفائدة الخدمية والفائدة الاقتصاديّة. وقد يكون للمشروع نشاط تستخدم فيه موارد معيّنة، وتنفق فيه الأموال لغرض الحصول على منافع خلال فترة معينة[1] والمشروع هو عقد شركة ويُساهم به شخصين أو أكثر وذلك بتقديم حصة من رأس المال أو عمل بهدف الربح، وبعدها يتم توزيع ما ينتج عنه من ربح أو خسارة.ويقوم المشروع على عنصرين أساسين، وهما وجود التنظيم المسبق والاحتراف. ولابد لكل مشروع أن يستعين بعددٍ من الوسائل المادية مثل رأس المال وقوة العمل ولاسيما تلك المشاريع التي تتسم بالطابع التجاري.

وهناك مشاريع فردية وأخرى جماعية. وقد تكون المشاريع مشاريع توزيع ومشاريع انتاج ويضاف لها مشاريع الخدمات. وأساس نهضة المشاريع هو فصل الذمة المالية للشركاء، والأموال التي ساهموا بها في المشروع، [2] و لكل مشروع اسماً تجارياً خاصاً به لغرض تمييزه عن غيره من المشاريع الاخرى، وبشرط أن يكون الاسم مقبولاً وغير مخالف للنظام العام، وأن لا يتعارض مع المصلحة العامة، وملائما لنشاط المشروع[3]. ونص المشّرع العراقي في الفقرة أولاً من المادة 4 من قانون الشركات على المشروع الاقتصادي مبيناً على إنه شركة (والشركة هي عقد يلتزم به شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع اقتصادي بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة). وعددت المادة "1" من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017 المعدل بالقانون رقم 141 لسنة 2019 أنواع المشاريع الاستثمارية الصغيرة وبينتها فهي(مزاولة أحد الأنشطة الاستثمارية في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والتعليم والصحة والنقل والإسكان والتشييد والبناء والرياضة الخ..) واعتبرت الجمعية العمومية لقسمي والتشريع بمجلس الدولة المصري المشروع هو الشركة وليس النشاط و يتمتع بمزايا قانون الاستثمار[4] وعد المشرع الاماراتي في الفقرة 1 من المادة 8 من قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم 2 لسنة 2015 الشركة هي مشروع اقتصادي وعرفها (بانها عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يشارك كل منهم في مشروع اقتصادي يستهدف تحقيق الربح وذلك بتقديم حصة من مال أو عمل واقتسام ما ينشأ عن المشروع من ربح أو خسارة). ووضحت الفقرة 2من المادة ذاتها (شمول المشروع الاقتصادي لكل نشاط مالي أو عقاري أو زراعي أو تجاري أو صناعي أو غير ذلك)[5]
واعتبر المشرع الاماراتي المشروع هو نشاط ينظمه قانون الشركات.

الفرع الثاني / تعريف الاستثمار:

إن كلمة الاستثمار لغة مشتقة من الثمر: والثمر هو ما يحمله الشجر، وكما يقال المال المثمر، ويقال ثمر الله مالك أي كثره[6]، والثمر كناية عن المال المستفاد والثمرة كل نفع يصدر عن شيء[7]. وفي القرآن الكريم " لِيَأْكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلا يَشْكُرُونَ"[8] وقوله تعالى " رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ"[9]، فيقول الإمام أمير المؤمنين {عليه السلام } [وبعضهم يحب تثمير المال، زيادة المال من خلال العمل]. فالاستثمار: هو الضمان المُحتَّم على بقاء الغنى، وهو عمل العاقل المُدبر[10] اذاً الاستثمار: هو توظيف المال بقصد الحصول على منافع في المستقبل [11]، والاستثمار يَكمن في زيادة قيمة العدد والآلات الناجمة من النشاط الاقتصادي خلال مدة محددة، فأنه جزء من الدخل لم ينفق على الاستهلاك[12]. ويمثل الفعاليات التي تستخدم مصادر المجتمع للمحافظة على أو زيادة المخزون من الثروة الرأسمالية. وانه الزيادة الحقيقة الحاصلة في السلع الرأسمالية[13]. وعرفت الفقرة سادساً من المادة "1" من قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل بموجب القانون رقم 50 لسنة 2015 الاستثمار (بأنه توظيف المال في إي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بمنفعة على الاقتصاد الوطني وفقاً لأحكام هذا القانون). وعرفت المادة "1" من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017 المعدل بالقانون رقم 141 لسنة 2019 الاستثمار: (بأنه استخدام المال لإنشاء مشروع استثماري أو توسيعه أو تطويره أو تمويله أو تملكه أو إدارته بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد). أما المستثمر فهو الشخص الطبيعي أو المعنوي وله القوة الاقتصادية والمالية ولا يتمتع بسيادة أو سلطة. [14]
وعرفت المادة الأولى من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017 المعدل المستثمر هو:(كل شخص طبيعي أو اعتباري، مصريا كان أو أجنبيا، أيا كان النظام القانوني الخاضع له، يقوم بالاستثمار في جمهورية مصر العربية وفقاً لأحكام القانون). فنصت المادة 1 من قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل المشروع الاستثماري بأنه :(هو ذلك النشاط الاقتصادي المشمول بأحكام قانون الاستثمار). وبيّنت المادة 1 من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017 المُعدل المشروع الاستثماري (هو مزاولة أحد الانشطة الاستثمارية في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والتعدين والصحة والنقل والسياحة والاسكان والتشييد والبناء والرياضة والكهرباء الخ..) وعرفت المادة الأولى من قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الإماراتي المشروع الاستثماري (هو أي نشاط اقتصادي يتخذ أحد الأشكال القانونية للشركات الواردة بقانون الشركات، ويتم من خلاله الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي وفق القانون).

الفرع الثالث: الصغيرة

لقد اختلفت الدول في تحديد حجم المشاريع الصغيرة، وذلك وفقاً للمعايير التي تعتمدها من حيث رأس مال المشروع وادارته وعدد العمال فيه ، ويُعد المشروع صغيراً في العراق اذا كان عدد العمال فيه لا يزيد على عشرة عمال استناداً لأحكام المادة 1 من قانون دعم المشاريع الصغيرة رقم 10 لسنة 2012، مثل المتاجر الصغيرة والمشاتل والمدارس ورياض الأطفال الاهلية. أما في مصر فقد اعتمد أسلوب الاتحاد الأوربي في تقسيم المشاريع الى مشاريع متناهية الصغر، وعرفت المادة الأولى من قانون تنمية المنشآت الصغيرة هي كل (شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصاديا إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنية ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد عمالها عن خمسين عاملاً). وإن عدد العمال فيه أقل من 50 عامل، والمتوسطة التي عدد العمال فيها من 50 الى 250 عامل وفقاً لقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004 المصري أي المشروعات الصغيرة[16]. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة نظم القانون رقم 2 لسنة 2014 المشاريع الصغيرة وتطويرها لأنها تلعب دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: مميزات المشاريع الاستثمارية الصغيرة وأهدافها

ان للمشاريع الاستثمارية الصغيرة مميزات خاصة بها نتطرق اليها في الفرع الأول، ولها اهداف نص عليها نوضحها في الفرع الثاني وكما يلي:

ألفرع الاول: مميزات المشاريع الاستثمارية الصغيرة

ان أهم مميزات المشاريع الاستثمارية هي:

1- تتميز المشاريع الاستثمارية الصغيرة بأنها تعطي الانتاج بفترة قصيرة نسبياً. حيث انها لا تحتاج الى وقت طويل خاصة المشاريع الحرفية مثل النجارة والحدادة والمحال التجارية.

2- تحتاج الى رأس مال قليل وتمويل بسيط. ان راس المال هو عصب الحياة الاقتصادية، لذا فان المشاريع الصغيرة تمول في راس مالٍ قليل ويستطيع الفرد ان يدبره ويمول مشروعه فيه او عدد من الافراد لذا فتمويلها بسيط وغالباً ما يكون قليل.

3- وإنها لا تحتاج الى مستويات عالية من الخبرة. ممكن ان يعمل فيها المتعلم وغير المتعلم، وتكوين قاعدة عريضة من العمالة الماهرة، وان قوة العمل الماهرة تشكل أحد مقومات التنمية، وتساهم المشاريع الاستثمارية الصغيرة على تحقيق المشاركة والتكامل بينها وبين الأنشطة الاقتصادية الأخرى ومن الأمثلة على هذه المشاركة والتكامل العلاقة بين قطاع النقل وقطاع الزراعة وقطاع الصيرفة.

4- مخاطرها صغيرة نسبياً. من حيث توقع الخسارة أو حدوثها

5- وتعتمد على تكنلوجيا بسيطة ويمكن أن تقام في أي بلد.

الفرع الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية الصغيرة

لقد وضحت المادة 5 من قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل العراقي رقم 10 لسنة 2012 أهم اهداف المشاريع الاستثمارية الصغيرة بما يلي:

1- تأمين فرص عمل جديدة وخاصة للشباب، وتقليص حجم البطالة.

2- وتقديم الدعم للراغبين بالعمل والقادرين عليه من المشمولين باحكام هذا القانون من الشباب والعاطلين عن العمل، وخصوصا في المناطق الأكثر فقراً.

2- اتباع إجراءات مبسطة تساعد على تسجيل المشروع، وكذلك زيادة الإنتاجية ودعم الاقتصاد الوطني وتشجيع اقامة حاضنات من هذه المشاريع الصغيرة في انشاء المشاريع الكبيرة.

3- من ثم استثمار المهارات والقدرات البشرية في الصناعات التقنية والبرامجيات التي تعتمد اساساً على المعرفة والمهارة.

وقد ورد في المادة 1 من قانون المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاماراتي رقم 2 لسنة 2014 بأن اهم الأهداف هي تطوير المشاريع والمنشآت حتى تكون داعماً اساسياً للتنمية الاقتصادية في الدولة وتعزيز المنافسة بين المشاريع والمنشآت من أجل توفير فرص العمل لصالح الاقتصاد الوطني وتحفيز المواطنين لدخول سوق العمل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة وتطوير البرامج والمبادرات الرامية الى تنمية المشاريع والمنشآت الصغيرة[17]

المطلب الثالث: اهمية المشاريع الاستثمارية الصغيرة

ان للمشاريع الاستثمارية الصغيرة أهمية بالغة وذلك لكثرتها، وكثرت الايدي العاملة فيها، ومساهمتها في اعداد الايدي العاملة الماهرة، والقضاء على البطالة، وهذا ما نتطرق اليه في الفرع الأول، اما الفرع الثاني نوضح فيه العلاقة التكاملية التي تنشا بين المشاريع الاستثمارية الكبيرة والمشاريع الاستثمارية الصغيرة وكما يلي:

الفرع الاول: إعداد العمالة الماهرة والقضاء على البطالة

ان إعداد الايدي العاملة المنتجة التي هي في عمر العمل والإنتاج يزداد سنة بعد أخرى، ولم تعد دوائر الدولة تستوعب الكم الهائل من خريجي الكليات والمعاهد، لذا لا بد من إيجاد منافذ عمل أخرى لهم، إضافة الى الايدي العاملة الغير متعلمة وذات المهن والحرف. لذا فان المشاريع الاستثمارية الصغيرة لها أهمية بارزة في اعداد العمالة الماهرة.

فتساهم المشاريع الاستثمارية الصغيرة في اعداد العمالة الماهرة المدربة بشكل صحيح وخاصة الحرفية منها، والتي تدعم المشاريع الكبيرة من خلال إعداد هذه العمالة الماهرة، لإنها تستخدم ابتداءً عمالة غير ماهرة فتتولى صقلهم فنياً ويصبحون عمالاً مهرة، بعدها بعظهم يفضلون العمل في المشاريع الكبيرة وذلك لارتفاع الأجور، وتُعد المشاريع الاستثمارية الصغيرة نواة لإعداد الايدي العاملة الماهرة التي يمكن الاستفادة من خبراتها وطاقاتها وامكانياتها في بعض المشاريع الاستثمارية الكبيرة. وكما تساهم في القضاء على البطالة نتيجة ارتفاع النمو السكاني وارتفاع معدل البطالة، خاصة لدى الشباب وانخفاض مستوى التشغيل والتعيين الحكومي، فأصبح من الضروري البحث عن وسائل عمل بديلة بهدف تحسين ورفع دخل الفرد، لا سيما وان المشاريع الاستثمارية الصغيرة تستوعب الشباب وتخفف من حدة البطالة، وتصقل مهاراتهم، وتعمل على تحريك عجلة الاقتصاد عن طريق توفير فرص العمل وضخ الأموال، لأنها تعمل على توفير وخلق فرص عمل كثيرة وتشغيل اعداد من قوى العمل التي ترغب وتبحث عن إيجاد فرصة عمل.[18] خاصة وبعد التعداد السكاني في العراق الذي جرى في تشرين الثاني لسنة 2024 والذي تشكل فيه نسبة السكان في سن العمل نسبة 60,2%من عدد سكان العراق ومن هم سن 15- 65 سنة لذا لا بد من استثمار هذه الثروة البشرية في مجالات العمل المختلفة، وعلى ضوء هذه النسبة يعد العراق دولة شبابية منتجة.

الفرع الثاني: العلاقة والريادة بين المشاريع الاستثمارية الصغيرة والكبيرة

لقد أصبحت هناك علاقة وطيدة بين المشاريع الاستثمارية الصغيرة والكبيرة، وكما اصبح لها دور في الريادة وتولدت علاقة تكامل بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة، وهذه العلاقة تكاملية اقتصاديا وتجارياً بين المشاريع الاستثمارية الصغيرة والأخرى الكبيرة، فساهمت المشاريع الاستثمارية الصغيرة في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة للمشاريع الاستثمارية الكبيرة، حيث تولدت علاقة تكامل بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة، وهذا التكامل إما يكون تكاملاً مباشراً وهو عبارة عن علاقة تعاقدية بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة، أو تكاملاً غير مباشر يتم بصورة تلقائية دون اي عقود، ويكون نتيجة طبيعية لقوى السوق ومحاولة توفير المنتج بأقل كلفة ممكنة.

ولم تكن العلاقة تكاملية فقط بل أصبحت هناك ريادة للمشاريع الاستثمارية الصغيرة خاصة وقد أصبحت اليوم المشاريع الاستثمارية الصغيرة هي عصب الحياة الاقتصادية والتجارية والتعليمية في اغلب الدول سواءً المتقدمة أم النامية، ولها القوى الفاعلة في عملية التنمية، إذ ساهمت في الأنشطة الاقتصادية وحققت زيادة ملحوظة في الدخل، وتحظى بأهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي ، وقد حققت المشاريع الصغيرة نسبة 99% من الاقتصاد المصري ، و94.3 % من الاقتصاد الإماراتي[19] كما وأن المشاريع الاستثمارية الصغيرة التي تعمل في مجال الصيرفة لها دور كبير في تطوير العمل المصرفي لانها قد تشترك فيما بينها وتأسس مصرف اهلي. وضحت المادة 1 من قانون دعم المشاريع الصغيرة العراقي رقم 10 لسنة 2012 على ان (المشروع الصغير هو المدر للدخل الذي لا يزيد عدد العاملين فيه على 10 عشرة اشخاص)[20] والمشروع الصغير وفقاً لنصّ المادة "الأولى من القانون رقم 141لسنة 2004 الخاص بتنمية المشاريع الصغيرة المصري (هو كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً أو خدمياً ولا يقل راس مالها المدفوع عن خمسين الف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً). وصدر أيضاً قانون تنمية المشاريع الصغيرة المصري رقم 152لسنة 2020. وصدرت في الإمارات العربية المتحدة عدة قوانين تنص على تشجيع وتنمية المشاريع الصغيرة منها القانون رقم 1 لسنة 2006، والقانون رقم 23 لسنة 2009 بشأن مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والقانون رقم 11 لسنة 2012 الخاص بأنشاء صندوق محمد بن راشد لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ووضح القانون رقم 2 لسنة 2014 الإماراتي دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وتعزيز المنافسة ويهدف الى تحفيز نشر ثقافة الابداع والابتكار خاصة بين جيل الشباب.

ووفقاً لوزارة الاقتصاد الإماراتية تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي لاقتصاد الدولة وانها تمثل 94% من اجمالي عدد الشركات العاملة في الدولة، وتجاوز عددها 350 الف شركة توفر فرص عمل لما يزيد على 86%من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص[21]

الخاتمة

لقد وصل بنا البحث الى الخاتمة نوضح فيها اهم النتائج والمقترحات وهي كما يلي:

أولا: النتائج

1- لقد تبين لنا أهمية عقود المشاريع الاستثمارية الصغيرة من الناحية الاقتصادية، لانها تساهم في تدوير رأس المال وتحريك السوق، وتحقيق التنمية الاقتصادية.

2- وتساهم المشاريع الاستثمارية الصغيرة العاملة في قطاع الصيرفة في تنمية الأعمال المصرفية لأنها الممول الأساسي لها، والعراق بحاجة الى تطوير القطاع المصرفي ليكن فاعلاً في الاستثمار للمشاريع الصغيرة خاصة وأنها تحتاج الى مبالغ بسيطة، عند جمعها تكون ثروة لا يستهان بها.

3- وتبيّن لنا ما للمشاريع الصغيرة من أهمية بالغة في اقتصاد الدول حيث انها تُعد من الدعامات الأساسية لتشغيل الشباب والقضاء على البطالة، وتطوير المهارات والكفاءات.

4- وانها تحتاج الى رؤوس أموال قليلة، ونادراً ما تتعرض للخسارة، وإن أصيبت بالخسارة لظروف طارئة فان خسائرها يمكن ان تعوض، وتُعد المشاريع الصغيرة نواةً للمشاريع الكبيرة بعد مدة زمنية.

5- والعراق بحاجة الى تطوير هذه المشاريع خاصة وانها تساهم في إيجاد فرص عمل بديلة للقوى العاملة، مثلما أولت جمهورية مصر ودولة الامارات العربية المتحدة أهتماماً بالغاً للمشاريع الاستثمارية الصغيرة.

ثانياً: المقترحات

1- بعد الزيادة الكبيرة في عدد فئة الشباب وزيادة اعداد خريجي الكليات الذين لم تعد دوائر الدولة تستوعبهم لأنها تعاني من الفيض والترهل الوظيفي فلا بد من دعم المشاريع الصغيرة والاخذ بايدي الشباب لايجاد فرص عمل بديلة لهم والاستفادة من طاقاتهم وخبراتهم.

2- تخصيص مبالغ سنوية لدعم المشاريع الاستثمارية الصغيرة تصرف لهم عن طريق مصرف الرافدين أو الرشيد، مقابل ضمانات بسيطة على ان تكون بدون فوائد أو فوائد ميسرة جداً. ومنع الفاسدين والمتنفذين من الاستحواذ عليها.

3- تطوير هذه المشاريع الاستثمارية الصغيرة بواسطة دعمها ومشاركتها مع بعضها لتحريك حركة الإنتاج المحلي، وتقليل المواد المستوردة وتشجيع الصناعات والمنتجات الوطنية المختلفة والمحافظة على العملة الصعبة كمخزون احتياطي للدولة.

الهوامش:

1. تاريخ الزيارة 17 /9 /2020: https://mawdoo3.com
2. د. لطيف جبر كوماني، الشركات التجارية ، دراسة قانونية مقارنة ، دار السنهوري ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ، 2015 م ص 17.
3. باسم محمد صالح، القانون التجاري، القسم الأول، النظرية العامة، مكتبة السنهوري ،بيروت ،طبعة منقحة 2008 م، ص 35. وايضاً د. صلاح الدين الناهي، الوسيط في شرح القانون التجاري "الملغي " الجزء الأول، مطبعة الرشيد بغداد، الطبعة الثانية، 1949ص 96. وكذلك د. باسم محمد صالح، المصدر السابق، ص 142.
4. د. سامي هيبة، الموسوعة القضائية في الاستثمار، منشأة المعارف، الإسكندرية،2010، ص 356.
5. وفقاً للمرسوم الاماراتي الخاص بقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم 32 لسنة 2021..
6. ابن منظور، ابن الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، المجلد الثالث، دار صادر للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، لبنان، بيروت، 2004، ص 38.
7. د. محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009، ص 82.
8. سورة ياسين "الآية35".
9. سورة البقرة الاية 126
10. د. محسن باقر الموسوي، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، دار الهادي للطباعة، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، 2002 م، ص 156 و157 و252.
11. د. طارق كاظم عجيل، شرح قانون الاستثمار العراقي، مكتبة السنهوري، العراق، بغداد، 2009، ص 9.
12. د. خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، العراق، بغداد،1987، ص 277.
13. د. بديع جميل القدو والأستاذ سامي عطو، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة المعارف، الطبعة الأولى، العراق، بغداد، 1969، ص121.
15. Raid (O.F) : the Applicable law. Governing . transnational Development Agreement، harvard university، cambridge Massachusetts 1985 . p 1
16. د. محمد ابراهيم السعدني، القدرة التنافسية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة، المركز القومي للاصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2020 . المنشور في الجريدة الرسمية المصرية، العدد 24 بتاريخ 10يونية سنة 2004 تاريخ الزيارة 2024/10/22
17. البوابة الاكترونية لتشريعات الامارات تاريخ الزيارة 22/ 10 / 2024 .
18. د. محمد عبد الله الفلاح، بحوث قانونية متنوعة، عنوان البحث "أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة "دار الكتب الوطنية، 2012، ص 154.
19. د. محمد ابراهيم السعدني، القدرة التنافسية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة، المركز القومي للاصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2020، ص 182 وما بعدها..
20. المنشور في الوقائع العراقية العدد 4231 الصادر في 2012/2/27..
21. تاريخ الزيارة 2021/11/4
https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/crowdfunding/the-impact-of-smes-on-the-uae-economy

المصادر:

القرآن الكريم

أولا: الكتب

1- ابن منظور، ابن الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، المجلد الثالث، دار صادر للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، لبنان، بيروت، 2004، ص 38 .
2- باسم محمد صالح، القانون التجاري، القسم الأول، النظرية العامة، مكتبة السنهوري ،بيروت ،طبعة منقحة 2008 م.
3- د. بديع جميل القدو والأستاذ سامي عطو، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة المعارف، الطبعة الأولى، العراق، بغداد، 1969،
4- د. خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، العراق، بغداد،1987.
5- د. سامي هيبة، الموسوعة القضائية في الاستثمار، منشأة المعارف، الإسكندرية،2010.
6- د. صلاح الدين الناهي، الوسيط في شرح القانون التجاري "الملغي " الجزء الأول، مطبعة الرشيد بغداد، الطبعة الثانية، 1949.
7- د. طارق كاظم عجيل، شرح قانون الاستثمار العراقي، مكتبة السنهوري، العراق، بغداد، 2009.

8- د. لطيف جبر كوماني الشركات التجارية، دراسة قانونية مقارنة، دار السنهوري، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2015.
9- د. محسن باقر الموسوي، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، دار الهادي للطباعة، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، 2002 م.
10- د. محمد ابراهيم السعدني، القدرة التنافسية ودورها في دعم المشروعات الصغيرة، المركز القومي للاصدارات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2020.
11- د. محمد عبد الله الفلاح، بحوث قانونية متنوعة، عنوان البحث "أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة "دار الكتب الوطنية، 2012.
12- د. محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2009.

ثانياً: القوانين

1- قانون دعم المشاريع الصغيرة العراقي رقم 10 لسنة 2012
2- قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006المعدل
3- قانون تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر المصري
4- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017 المعدل بالقانون رقم 141 لسنة 2019
5- قانون الشركات التجارية الاتحادي الاماراتي رقم 32 لسنة 2021
6- القانون رقم 1 لسنة 2006الاماراتي
7- القانون رقم 23 لسنة 2009 بشأن مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاماراتي
8- القانون رقم 11 لسنة 2012 الخاص بأنشاء صندوق محمد بن راشد لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
9- القانون رقم 2 لسنة 2014 الإماراتي

ثالثاً: المصادر الأجنبية

Raid (O.F) : the Applicable law. Governing . transnational Development Agreement، harvard university، cambridge Massachusetts 1985 . p 1

رابعاً: المواقع الالكترونية

1- https://u.ae/ar-ae/information-and-services/business/crowdfunding/the-impact-of-smes-on-the-uae-economy
2- البوابة الاكترونية لتشريعات الامارات تاريخ الزيارة 22/ 10 / 2024.